

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة رقم ٠٧/٠٩

700 19TH STREET, NW

للنشر الفوري

Washington, D.C. 20431 USA

٢٦ يناير ٢٠٠٩

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ مع الجمهورية العربية السورية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٩ يناير ٢٠٠٩ مشاورات المادة الرابعة التي أجراها مع الجمهورية العربية السورية.^١

خلفية

استمر الأداء الاقتصادي الكلي لسورية قويا في مجمله. ويقدر نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنحو ٦% في عام ٢٠٠٧، على الرغم من تأثير الزراعة بسبب سوء أحوال الطقس. واستمرت كل القطاعات غير

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرين التنفيذيون ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني.

النفطية تقريبا في النمو بقوة. إلا أن إنتاج النفط استمر في اتجاه هبوطي. ونتيجة لذلك لم يسجل النمو الكلي إلا ٤%. واستمرت هذه التطورات حتى عام ٢٠٠٨. وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٠٨ إلى تحقق معدل نمو غير نفطي مشابه لما تحقق في عام ٢٠٠٧، على الرغم من استمرار تراجع الإنتاج الزراعي، حيث حافظ قطاعا التشييد والخدمات على توسعهما السريع. ويُتوقع أن يصل النمو الكلي إلى نحو ٥% في عام ٢٠٠٨. وتسارعت وتيرة التضخم في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٧-٢٠% في منتصف العام، مقابل نسبة ٥% المبلغتة في عام ٢٠٠٧. غير أن التضخم بدأ يتراجع في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨، تماشيا مع انخفاض الأسعار العالمية، ويُتوقع أن يصل في المتوسط إلى نحو ١٥% لعام ٢٠٠٨.

وفي حين اتسع عجز المالية العامة الكلي ليصل إلى نحو ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، تحسن العجز غير النفطي بصورة طفيفة. وتراجع الإيراد النفطي بنحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي. وتراجعت أيضا المتحصلات غير النفطية، لتعكس جزئيا خفض التعريفات الجمركية. وانخفضت المصروفات الجارية والرأسمالية بنحو ١% من إجمالي الناتج المحلي في المجمل.

ويُتوقع أن يثبت عجز المالية العامة في عام ٢٠٠٨، كنتيجة رئيسية لخفض الدعم على الوقود. وكانت السلطات قد شرعت في مايو ٢٠٠٨ في برنامج لإلغاء هذا الدعم تدريجيا برفع أسعار البنزين والمازوت. وقد أدت زيادات الأسعار هذه والقيود الكلي على الإنفاق إلى استمرار تضيق العجز غير النفطي بصورة محدودة، على الرغم من استمرار تراجع إيرادات الجمارك نتيجة لأثر خفض التعريفات الجمركية في عام ٢٠٠٧ عن العام كله.

ويُتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري الخارجي ليصل إلى نحو ٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، مقابل ٣,٣% في عام ٢٠٠٧. وأصبح صافي الميزان النفطي (بعد خصم حصة الشركاء الأجانب) سالبا نتيجة لتراجع الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي. إلا أن الصادرات غير النفطية والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج نمت بسرعة نتيجة لقوة الطلب الإقليمي عليها وإرخاء الضوابط على القطع الأجنبي. واستقر صافي الموجودات الأجنبية الرسمية عند مستوى يقارب ١٧ مليار دولار أمريكي (عشرة شهور من الواردات). وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لليرة السورية بنسبة ٤% في عام ٢٠٠٧، ونحو ٩% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨ نتيجة للأثر المجتمع في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع قيمة الليرة الاسمية مقابل الدولار.

وتتمو النقود بمعناها الواسع تماشيا مع إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وقد عكس هذا النمو بالدرجة الأولى التوسع في الائتمان المحلي. فقد زاد الائتمان المقدم للمؤسسات العامة بنحو ٤٠% في عام ٢٠٠٧ وبنسبة

٦٠% في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ (على أساس سنوي مقارن)، على نحو عكس زيادة متطلبات التمويل للمؤسسات التي تقدم الدعم على الوقود والسلع أخرى. وبلغ الائتمان المقدم للقطاع الخاص نحو ٢٠% في عام ٢٠٠٧ ويُتوقع أن يسجل ٢٥% في عام ٢٠٠٨. واستمرت أسعار الفائدة منخفضة، وأصبحت سالبة إلى حد كبير بالقيمة الحقيقية مع ارتفاع مستويات التضخم في عام ٢٠٠٨.

ويُتوقع أن يكون أثر التطورات المعاكسة الجارية حالياً على الصعيدين العالمي والإقليمي طفيفاً نسبياً على الاقتصاد السوري في الأجل القصير. ويرجح أن تتبدى هذه الآثار في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج والطلب على الصادرات السورية من منطقة الخليج. ويُتوقع بعد ذلك أن تتحسن الآفاق على الأجل المتوسط مع بدء تعافي الاقتصادات العالمية والإقليمية. ويُتوقع أن يثبت عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري نتيجة لإصلاحات المالية العامة التي يجري إعدادها حالياً واستئناف النمو القوي لصادرات السلع والخدمات. وتتوقف هذه الآفاق الإيجابية عموماً على المثابرة في النهوض بإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجياً خلال العامين القادمين.

وتم إحراز تقدم كبير على صعيد الإصلاحات الهيكلية في العامين الماضيين، غير أن برنامج الإصلاح لا يزال كبيراً. وتم إحراز تقدم مهم باتجاه توحيد سعر الصرف؛ وهناك الآن قطاع مصرفي خاص ديناميكي أخذ في النمو؛ ويجري تحرير نظام الاستثمار؛ كما استمر تحرير التجارة.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون بقوة أداء الجمهورية العربية السورية على مستوى الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة، وهو ما اتضح من خلال النمو السريع في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ومستوى الاحتياطيات الأجنبية المريح والدين الحكومي المنخفض والمتناقص. ويأتي هذا الأداء انعكاساً لقوة الطلب الإقليمي إلى جانب الجهود التي تبذلها السلطات من أجل الإصلاح بغية التحول إلى اقتصاد أكثر اعتماداً على آليات السوق.

وفي الوقت نفسه، لاحظ المديرين التنافس المستمر في إنتاج النفط والصادرات النفطية، وتحول سورية بالفعل إلى مستورد صافٍ للنفط. وأشاروا إلى تراجع معدل التضخم في الشهور الأخيرة نتيجة لهبوط أسعار الغذاء والوقود العالمية، وإن ظل هذا المعدل مرتفعاً، وإلى مخاطر تحقيق نمو دون المتوقع من جراء التطورات المعاكسة التي يمر بها الاقتصاد على المستويين العالمي والإقليمي – علماً بأن عدداً كبيراً من المديرين اعتبر هذه المخاطر طفيفة نسبياً نظراً لاندماج سورية الذي لا يزال محدوداً في النظام المالي العالمي

وما تمتلكه من إمكانات كبيرة تسمح بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات السياحية. وأعرب المديرين عن ارتياحهم لجهود السلطات المشجعة في التصدي لهذه التحديات، وحثوا على المثابرة في تنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي وتنويع موارد الاقتصاد.

وشجع المديرين السلطات على مواصلة تضيق عجز المالية العامة غير النفطي من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية وتقييد النفقات الجارية – وخصوصاً الأجور والدعم – وتنفيذ مشاريع الاستثمار حسب ترتيب الأولوية. وشدد المديرين على أهمية التزام السلطات بالخطط الموضوعة لاستحداث ضريبة القيمة المضافة مع حلول الموعد المستهدف الجديد في عام ٢٠١٠، وأيدوا اعتماد معدل ضريبي موحد تقتصر الإعفاءات منه على حالات محدودة. وأشاد المديرين بالخطوات المتخذة لخفض الدعم على الوقود، وشجعوا السلطات على إلغاء هذا الدعم بحلول عام ٢٠١٠ حسب الخطة المقررة – مع وضع خطة تعويضية تتوخى الدقة في استهداف المستحقين بغية تخفيف الأثر على الفقراء.

وأكد المديرين على أهمية تعزيز إدارة الإنفاق العام، بسبل منها إصلاح عملية الموازنة وتحسين مراقبة النفقات على المستوى الإقليمي وإنشاء حساب واحد للخزائنة والحد من العمليات خارج الموازنة والعمليات شبه المالية التي تتم من خلال النظام المصرفي وإدراجها في الموازنة. ورحب المديرين باعتماد السلطات إصدار أذون خزائنة في عام ٢٠٠٩، مشيرين إلى أن ذلك سيساعد أيضاً على تطوير سوق رأس المال المحلية وتعزيز إدارة السياسة النقدية.

ورحب المديرين بما تبديه السلطات السورية من التزام بتوخي الحذر المستمر في سياستها النقدية، وحثوا على التقييد التام لأنشطة الإقراض الموجّه الذي تمنحه المصارف العامة، وإنشاء أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، ومواصلة تحرير أسعار الفائدة، وتحديث دور المصرف المركزي ومسؤولياته.

ورحب المديرين بما خلص إليه برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) لعام ٢٠٠٨ من أن المصارف تتمتع بمستوى جيد من الرسالة والسيولة، مشيرين في نفس الوقت إلى مواطن الضعف القائمة في المصارف المملوكة للدولة. وذكر المديرين أن توافر المزيد من مؤشرات القطاع المالي من شأنه تعزيز مستوى الدقة في تقييم القطاع المصرفي ومراقبة أوضاعه، كما أشادوا بسرعة استجابة السلطات لتوصيات برنامج تقييم القطاع المالي، وحثوا على مواصلة جهودها الجارية في هذا الخصوص. وشدد المديرين على ضرورة تقوية الرقابة المصرفية وإخضاع جميع المصارف لعمليات تدقيق سنوية مستقلة وإلزامها بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب إلى المصرف المركزي، وحثوا السلطات على إعطاء أولوية لإعادة هيكلة

المصارف العامة وإدارة عملياتها على أساس تجاري. ونوّه المديرين بجهود السلطات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحثوها على مواصلة العمل في هذا الصدد.

واتفق المديرين على أن ربط الليرة السورية بحقوق السحب الخاصة لا يزال نظاما ملائما للصرف، نظرا لما يشكله من ركيزة نقدية قوية مع السماح ببعض المرونة في سعر الليرة مقابل العملات الرئيسية. وقد أقر المديرين بالتقديرات المتاحة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وما تشير إليه من زيادة محدودة في سعر الليرة السورية عن قيمتها الصحيحة، ولكنهم ذكروا أن هذه التقديرات تفتقر إلى الموثوقية. وبناء على ذلك، لم يوص المديرين بإجراء أي تغيير في مستوى سعر الصرف في السياق الراهن، وحثوا السلطات على تمهيد الطريق للتحويل بالتدريج نحو زيادة مرونة سعر الصرف على المدى المتوسط، كما دعوها لإزالة القيود الحالية على الصرف وإلغاء نظام أسعار الصرف المتعددة.

وأكد المديرين أن التنفيذ القوي لجدول أعمال الإصلاح الهيكلي الكبير الذي وضعتة السلطات السورية سيكون عاملا حاسما في تعجيل التحول صوب اقتصاد أكثر اعتمادا على السوق ولا يقوم على النفط. وأثنوا على السلطات لما أجرته من خفض لرسوم الاستيراد، وحثوها على مواصلة تحرير التجارة الخارجية وتحسين مناخ الأعمال.

وشدد المديرين على أن أوجه القصور في الإحصاءات الاقتصادية والمالية السورية لا تزال عائقا أمام فعالية العمل الرقابي الذي يؤديه الصندوق وعملية رسم السياسة الوطنية. كذلك حث المديرين السلطات على تحسين البيانات الاقتصادية من حيث الجودة ودرجة الحداثة.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

الجدول ١ - الجمهورية العربية السورية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

التوقعات	التقديرات الأولية				
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
الدخل القومي والأسعار					
٥,٢	٤,٢	٥,١	٤,٥	٦,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,١-	٥,٠-	٧,١-	٨,٦-	٦,١-	النفطي
٦,٠	٥,٨	٦,٩	٧,٥	١٠,٢	غير النفطي
٢٥٦٧	٢٠٢٥	١٧٠٩	١٤٩١	١٢٦٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الليرات السورية)
١٨٨٦	١٥٥٨	١٣٠٥	١١٣٤	٩٨٦	منه: غير النفطي
٥٥,٢	٤٠,٦	٣٣,٥	٢٨,٦	٢٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣٨٠	٣٨٠	٤٠٠	٤٣١	٤٦٢	إنتاج النفط الخام (آلاف البراميل يوميا)
٢٠,٦	١٣,٧	٩,١	١٢,٩	١٠,٩	مخفض إجمالي الناتج المحلي
٩٠,٠	٦٥,٣	٥٧,٦	٤٨,١	٣٣,٥	سعر الصادرات النفطية (بالدولار الأمريكي للبرميل)
١٤,٥	٤,٧	١٠,٤	٧,٢	٤,٤	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين - متوسط الفترة
٢١,٣	٢٠,٨	٢٠,٤	١٩,٣	١٨,٨	إجمالي السكان (بالملايين)
١,٥	١,٥	١,٥	٠,٩	٠,٨	منه: العراقيون المهاجرون إلى سورية (بالملايين)
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
ماليات الحكومة					
٢١,٤	٢٢,٣	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٧,٢	الإيرادات
٤,٧	٤,٩	٧,٣	٧,١	١١,٢	الإيرادات المتعلقة بالنفط
١٦,٧	١٧,٣	١٨,٢	١٦,٩	١٦,١	الإيرادات غير النفطية
النفقات					
٢٤,٩	٢٥,٧	٢٦,٦	٢٨,٥	٣١,٤	النفقات الجارية
١٥,٤	١٦,١	١٦,٣	١٨,١	١٩,٠	النفقات الإنمائية
٩,٥	٩,٦	١٠,٣	١٠,٤	١٢,٤	الميزان الكلي
٣,٥-	٣,٤-	١,٢-	٤,٥-	٤,٢-	ميزان الموازنة غير النفطية
٨,٢-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٦-	١٥,٤-	
(التغير %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
١٩,٠	٩,٨	٩,٤	١١,٥	١١,١	النقود بمعناها الواسع
٣,٧	٢,٠-	٢,٣-	٠,٧	٥,٤	صافي الموجودات الأجنبية
١٥,٣	١١,٩	١١,٧	١٠,٨	٥,٨	صافي الموجودات المحلية
٠,٧-	٣,١-	٠,٣	٦,١	٢,٨	الائتمان للحكومة
٩,٢	٧,٦	٣,٤	١,٧	٠,٥	الائتمان للمؤسسات العامة
٦,٠	٤,٣	٣,٥	٦,٩	٤,٣	الائتمان للقطاع الخاص
٢٥,٨	٢٠,٢	١٧,٩	٤٥,٩	٣٥,٠	الائتمان للقطاع الخاص (التغير %)
١٥,٠	١٥,١	١٤,٩	١٤,٥	١١,٧	الائتمان للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان المدفوعات					
٢,٣-	١,٤-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٤-	ميزان الحساب الجاري
٤,١-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٢-	١,٦-	(% من إجمالي الناتج المحلي)
٢,١-	١,٠-	صفر	٠,٧	١,٣	الميزان النفطي الكلي / ١
٢,٦-	٢,٤-	صفر	٢,١	٥,٣	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١٣,٥	١١,٢	٩,١	٧,٧	٦,٤	صادرات السلع والخدمات غير النفطية
٢٠,٢	٢٣,٥	١٨,٦	٢٠,٤	٩٩,٢	(التغير %)
١٥,٦-	١٣,٨-	١١,٩-	١٠,٤-	٩,٣-	واردات السلع والخدمات غير النفطية
١٣,٢	١٦,٢	١٣,٩	١٢,٥	٢٠,٨	(التغير %)
٠,٤-	٠,٧	٠,٨-	صفر	٠,٢	الميزان الكلي
١٧,١	١٧,٥	١٦,٨	١٧,٦	١٧,٦	صافي الموجودات الأجنبية الرسمية
٩,٤	١١,٦	١٣,٧	١٦,٤	٢٠,٢	(بأشهر واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)
٤٦,٥	٤٩,٩	٥١,٠	٥٢,٢	٥٠,٥	المتوسط المرجح لسعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي / ٢
٩,٠	٤,٩	١٠,٧	١,٧	صفر	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (% + ارتفاع القيمة) / ٣

المصادر: السلطات السورية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

/ ١ ميزان تجارة النفط مخصصاً منه ربح شركات النفط الأجنبية.

/ ٢ المتوسط المرجح التجاري لأسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية قبل عام ٢٠٠٧. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨ فإن البيانات تخص شهر

يوليو.

/ ٣ بالنسبة لعام ٢٠٠٨ فإن البيانات تخص الأرباع الثلاثة الأولى.